**منصة أريد العلمية**

**ينظم:**

**الندوة الدولية الإلكترونية لمنصة أريد العلمية: أولويات البحث العلمي**

المعلومات الشخصية للمشارك:

|  |
| --- |
| **الاسم واللقب:** أ ــ يمينة لعبيدي **الرتبة العلمية:** باحثة دكتوراه "LMD"**التخصص:** علم اجتماع الانحراف والجريمة**مخبر الانتماء:** التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع**مؤسسة الانتماء:** جامعة باجي مختار ــ عنابة ــ**الدولـــــــــــة:** الجزائر**البريد الإلكتروني:** yaminalabidi12@gmail.com**رقم الهاتف النقال:** 676759610+213 |

معلومات المداخلة

|  |  |
| --- | --- |
| **محور الندوة:** | أولويات البحث العلمي وتحدياتها. |
| **عنوان المداخلة:** | تحديات البحث العلمي في التعليم العالي"تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة أنموذجا". |

**الملخص:**

 يعتبر البحث العلمي من أبرز الركائز الأساسية التي تساهم في تقدم الأفراد والجماعات والمجتمعات، حيث يتم الاعتماد عليه في فهم المشكلات المختلفة ووضع الحلول العلمية المناسبة لها قصد القليل منها والحد من انتشارها.

 ولما كان التعليم العالي أساس البقاء والاستمرار لأي بحث علمي، فقد توجهت العديد من مؤسسات التعليم العالي إلى تحديد أولوياته والتعرف التحديات التي تواجهها ووضع آليات التقليل منها، وهنا تبرز بحوث مجال علم اجتماع الانحراف والجريمة كأحد أولويات البحث العلمي بالجامعة الجزائرية لمساهمتها في فهم ومعالجة الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع.

 وتأتي هذه الورقة البحثية لتوضيح أهم التحديات التي تواجه البحث العلمي في التعليم العالي عامة وفي بحوث مجال علم اجتماع الانحراف والجريمة خاصة، وكذا اقتراح الحلول المناسبة لمواجهة هذه التحديات والنهوض بالبحث العلمي في المجال مواكبة للتطورات العالمية.

**الكلمات المفتاحية:** البحث العلمي، التعليم العالي، علم اجتماع الانحراف والجريمة.

**Abstract:**

 Scientific research is considered one of the most important Basic pillars that contribute to the advancement of individuals, groups and science, as it is relied upon in understanding various problems and developing appropriate scientific solutions to them, with the aim of a few of them and limiting their spread.

 Since higher education is the basis for survival and continuity of any scientific research, many institutions of higher education have directed to define its priorities, identify the challenger they face and put in place mechanisms to reduce them, scattered in the community.

 This research paper comes to clarity the most important Challenger facing scientific research in higher education in general and in research in the field of sociology of deviation and crime in particular, as well as proposing appropriate solutions to face these challenges and advance scientific research in the field in line with global developments.

 **Key words:** scientific research, higher education, sociology of deviation and crime.

**مقدمة:**

 يعد البحث العلمي أحد وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم العالي والنهوض بمستواه، وتلبيـة للحاجـة الماسـة لوضـع سياسـة بحثيـة عامـة تنطلـق مـن خـلال أولوياتها الأبحاث الضرورية في المجالات البحثية المختلفة، وباعتبار علم اجتماع الانحراف والجريمة من أولويات البحث العلمي في مجال علم الاجتماع بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية، فقد أصبح من الضروري تحديد التحديات التي يواجهها هذا النوع من البحث العلمي سعيا منا لإيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها من أجل إنتاج أبحاث ذات فعالية بارزة في المجال، ولها القدرة على المساهمة في حل المشكلات المطروحة في المجتمع أو العمل على تفاديها من خلال ما توصلت إليه من نتائج بحثية.

**أولا: تحديد المفاهيم**

**01/ البحث العلمي Scientific Research:** هو محاولة للتوصل إلى أسباب ظاهرة معينة ومحاولة كشفها وكيفية حدوثها، ومعرفة العلاقة بين متغيراتها وفق طرق وأساليب وخطوات محددة للوصول إلى الهدف **(علي معمر، 2008، صفحة 75)** الذي حدده الباحث في بحثه.

 ويأتي هيل واي Hill way ليعرف البحث العلمي بأنه: وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بها المشكلة المحددة. **(بن جخدل، 2019، صفحة 112)**

 ويعتبر البحث العلمي عملية علمية تهدف لمعالجة المشكلات في شتى المجالات بالاعتماد على بيانات ومعلومات دقيقة قابلة للتحقق منها، وهنا يكمن القول إن البحث العلمي في التعليم العالي يقوم بعدة مهام منها: نشر القيم المتفق عليها عالميا متمثلة في السلام والعدالة والمساواة والتضامن وحقوق الانسان، خدمة المجتمع من خلال القيام بالمشاريع والبرامج التي لها القدرة على الحفاظ البناء الاجتماعي وتنمية المجتمع.

**02/ التعليم العالي Higher Education:** هو ذلك التعليم المسؤول عن رفع مستوى المعرفة لدى الطلاب والباحثين والأساتذة، فهو يتعلق بموضوعات بالغة الأهمية وتحتاج إلى دقة عالية في علم المناهج، كما أنه يعبر عن المسؤولية الجامعية التي يتحملها الجامعيون عبر البحث والبحث التخصصي بأن يكون مستوى الدروس عال جدا الأمر الذي يتطلب عملا مكثفا وجادا، عن طريق نشر الأبحاث والكتب والمقالات ما يساعد على تطوير العلوم. **(شناف و بلخيري، 2016، صفحة 03)**

يقصد بالتعليم العالي كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي والذي يتم تقديمه في مؤسسات التعليم العالي سواء كانت حكومية أو أهلية **(منصور علي ، 2018، صفحة 347)**، حيث يتم التعليم العالي عن طريق المناهج Syllabuses والأنشطة ودور الأستاذ والنظام التعليمي ذاته.

 ويعتبر التعليم العالي مصدرا أساسيا للأبحاث والدراسات العلمية، حيث أن نجد أن الباحث العلمي بدءا من الدراسات العليا إلى الأستاذية، يسعى لتحقيق رصيد علمي من الأبحاث والدراسات والكتابات في كل سنة.

**03/ علم اجتماع الانحراف والجريمة:** يمكن تعرفه كتخصص من خلال ما يلي:

**\_ الانحراف Deviance:** يقصد به مجموعة السلوكيات الفردية والجماعية التي لا تتوافق مع الإنتظارات والمعايير والقيم التي يعبر عنها أو يتقاسمها أعضاء مجموعة ما، ذلك أنها تسبب في خلق جو من التوترات ونشوب الصراعات وتثير الرفض، كما تتسبب أيضا في سلسلة العقوبات وتأنيب العزلة ولوم تنفيذها. **(فيريول، 2011، صفحة 70)**

ونشير إلى أن هناك العديد من التعريفات لمصطلح الانحراف إلا أنها جميعا رغما اختلاف وجهات النظر تشترك في فكرة أن الانحراف كل سلوك يتعارض مع القيم والمعايير والمبادئ المتفق عليها في المجتمع.

**\_ الجريمة Crime:** مصطلح الجريمة يشير بوجه عام إلى نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد الشرعية والقانونية والمعايير والقيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع. **(ابراهيم، 2011، صفحة 19)**

فمصطلح الجريمة يشمل كل سلوك يخالف القواعد الشرعية والقانونية المتفق علها في المجتمع، ويعاقب عليه القانون بنص من الشارع.

 **علم اجتماع الانحراف والجريمة**: هو "فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بتطبيق نظرية علم الاجتماع ومنهجه في دراسة الجريمة والانحراف وينظر لهما على أنهما ظاهرة اجتماعية" **(طلعت، 2008، صفحة 184)**. ويعتبر واحد من التخصصات الفرعية في مجال علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية يختص بالبحث العلمي في دراسة ظاهرتي الانحراف والجريمة وكل ما يرتبط بهما من عوامل ونظريات وتفسيرات سوسيولوجية مختلفة.

 وتكمن أهمية علم اجتماع الانحراف والجريمة في حل المشكلات الاجتماعية المختلفة والمحافظة على النظم الاجتماعية للمجتمعات، وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسعي لتطوير المجتمعات من خلال تأييد ونشر كل ما هو سوي من جهة ورفض تقليص كل ما هو لا سوي من جهة أخرى.

**ثانيا: تحديات البحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة**

 يواجه البحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة مجموعة التحديات التي تعيق سيره بما يحقق الأهداف المرجوة منه، ولعل أبرزها ما يلي:

**إهمال النتائج التي يتوصل إليها الباحثون:** تعاني بحوث علم اجتماع الانحراف والجريمة من الإهمال الواضح لها فيما يخص الاهتمام بنتائجها، حيث يبدو جليا في أغلب مؤسسات التعليم العالي أنه لا يتم العمل بما توصل إليه الباحثين في هذه الأبحاث من نتائج وتوصيات تفيد في حل المشكلات الموجودة في الواقع المجتمعي الذي يعيشه أفراد المجتمع، وإنما يختصر دورها غالبا في اعتمادها كدراسات سابقة لبحوث لاحقة من قبل باحثين آخرين.

إن غياب العمل بنتائج البحوث السوسيولوجية حول ظاهرتي الانحراف والجريمة نتج عنه انتشار مظاهر الانحراف والجريمة في المجتمع، ذلك أن أفراد المجتمع ليس لديهم معلومات حول عوامل وأسباب الانحراف والجريمة المتمثلة في عوامل داخلية تتعلق بشخصية الفرد ذاته وأخرى خارجية تتمثل في الظروف المحيطة بالفرد، ولا يملكون أدنى فكرة عن طرق الوقاية التي تمكنهم من حماية أنفسهم والمحيطين بهم من التحول لمنحرفين أو مجرمين أو حتى الوقوع كضحايا للانحراف أو الجريمة.

**ضعف التمويل:** يعتبر التمويل من أهم العوامل المساعدة على القيام بالبحوث العلمية في التعليم العالي وإتمامها، ومما لا يخفى على أي باحث في التعليم العالي عموما وعلم اجتماع الانحراف والجريمة بصفة خاصة وجود صعوبة في توفير المبالغ المالية الكافية لإجراء البحث العلمي، حيث يجب التنقل إلى ميدان الدراسة من أجل الاطلاع على مجتمع البحث أو العينة البحثية والتعرف إليها عن قرب وهذا الجزء مهم جدا ويتم خلال عدة زيارات ميدانية، وكذا التنقل بين الجامعات للاطلاع على ما هو موجود بها من مصادر ومراجع تخص البحث العلمي موضوع الدراسة وطباعة ما يحتاجه من معلومات موجودة فيها، ذلك أن المنحة المالية التي تضعها الوزارة برصيد الطالب تعتبر مبلغا رمزيا لا يغطي كافة أتعاب البحث العلمي.

**قلة مصادر المعلومات وصعوبة الوصول إليها**: يحتاج الباحث للقيام بالبحث العلمي إلى توفر المعلومات اللازمة حول البحث الذي يرغب بدراسته، ونظرا لما تعاني منه المكتبات الجامعية من نقص واضح في مصادر المعلومات، حيث أن أغلب المصادر والمراجع التي تعنى بحيثيات البحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة لا تتوفر منها إلا نسخ محدودة غير كافية لتلبية الرغبات المحلة للعدد الكبير من الباحثين في هذا التخصص الأمر الذي تعاني منه عدة تخصصات علمية أخرى، كما أنه في بعض الأوقات يصعب الوصول إليها أيضا بسبب صعوبة التنقل بين الجامعات وكذا احتكار بعض الفئات من عمال المكتبات الجامعية لهذه المصادر لصالح أقربائهم ومعارفهم الأمر الذي يقلق الكثير من الباحثين في المجال ويشكل بالنسبة لهم عائقا في سير أبحاثهم وفق ما تم التخطيط له من قبلهم.

**الأجواء العلمية غير المناسبة:** إن باحثي علم اجتماع الانحراف والجريمة كغيرهم من الباحثين في التعليم العالي يعانون من أجواء علمية غير مناسبة، يتجلى أهمها في غياب وجود مساحات داخل الجامعة مخصصة لتجمع الباحثين كل حسب تخصصه العلمي لمناقشة كل ما هو جديد في هذا المجال ذلك أن تواجد الباحثين من تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة في مكان مخصص لهم يمنح لهم فرصة الاستفادة من خبرات بعضهم البعض وتبني أفكار وطرق جديدة لدراسة ظواهر الانحراف والإجرام وفق مناهج وأدوات بحثية مناسبة لها حسب الزمان والمكان والموقف أو الفعل "الإجرامي أو الانحرافي"، بالإضافة إلى نقص المصادر والمراجع العلمية التي تجب توافرها للقيام بالبحث العلمي، وكذلك غياب الاتفاقيات الواضحة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية المختلفة حول التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والدراسات الميدانية التي تكشف عن واقع الظواهر المدروسة وتؤكد صدق النتائج المتوصل إليها.

**عدم توفر معايير محددة لتقييم الأبحاث ونشرها:** تختلف المجلات العلمية عن بعضها حول معايير تقييم الأبحاث العلمية ونشرها، كما أن الكثير من المجلات قد تغير من سنة إلى سنة قواعد وشروط النشر فيها، الأمر الذي يشكل صعوبة لدى الباحثين تتجسد في تحديد قالب المجلة ونوع البحوث المقبولة للنشر خاصة أن الباحث في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة يواجه العديد من الصعوبات لجمع المادة العلمية لبحثه ورفض البحث بالنسبة له يعني إعادة القيام بجمع المادة العلمية، وكذا تنسيق المادة العلمية في كل مرة يحاول فيها نشر الأبحاث التي قام بإجرائها.

**افتقار البحث العلمي للدعم والتأييد المجتمعي**: إن ضعف التعاون بين المجتمع المحلي ومؤسسات التعليم العالي يزيد محدودية دور البحوث الأكاديمية للجامعة في مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية **(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2004، الصفحات 04 - 05)**.

حيث نجد أن الباحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة يعاني كغيره من الباحثين من قلة الدعم والتأييد المجتمعي، فكثيرا ما يجد صعوبة في جمع المعلومات حول موضوع دراسته تتعلق بشخصية المبحوث ذاته منها الجهل بمعاني المفاهيم والمقولات والمصطلحات السوسيولوجية المتعلقة بالبحث إضافة إلى أنه كثيرا ما يعرض عن البوح بمعلومات تصب في مصلحة البحث العلمي وتزيد من دقة نتائجه خوفا من ما قد يلحقه من أذى في المجتمع، ورغم تأكيد الباحثين للمبحوثين بأن معلوماتهم الشخصية لن تذكر في البحث، كما أن أغلب المؤسسات ترفض استقبال الباحثين الذين تتناول أبحاثهم مواضع أمنية أو إجرامية خاصة منها المؤسسات الأمنية.

**محدودية دور البحوث الأكاديمية**: يعتبر علم اجتماع الانحراف والجريمة من أبزر التخصصات الحديثة في مجال علم الاجتماع والتي لها القدرة على مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية، فبحوث هذا العلم تطبق نظرية علم الاجتماع في دراساتها المختلفة للتعرف على الجوانب المحيطة بالمشكلات المختلفة ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق البحث العلمي وفق خطوات محددة ومرتبة، غير أن علم اجتماع الانحراف والجريمة يعاني بشكل واضح من محدودية دور بحوثه الأكاديمية في مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية، وذلك بسبب الصعوبات والعراقيل التي تعيق إجراء هذه البحوث في الميدان، وكذلك إهمال النتائج المتوصل إليها وعدم تطبيقها في الواقع لمواجهة المشكلات المنتشرة في المجتمع.

**غياب سياسـة وطنيـة للبحـث تحـدد مجالاتـه وأولوياتـه**: إن غياب وجود سياسة وطنية واضحة تحدد أولويات البحث العلمي بدقة شكل تحديا كبيرا للبحث العلمي في التعليم العالي عامة وفي علم اجتماع الانحراف والجريمة بصفة خاصة، ذلك أن هذا التخصص يمس في الغالب قضايا اجتماعية حساسة تتطلب تضافر الجهود لدراستها وفهم العوامل المسببة في حدوثها ودوافع انتشارها داخل المجتمع ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة للحد منها أو التقليل من انتشارها.

 إن غيـاب السياسـة البحثيـة العامـة التـي تتحـدد بموجبيها الأولويـات والضـوابط التـي يجـب أن تحكم نشاط البحث العلمي، وفقا لما تفرضه حاجة المجتمع واحتياجات تنميته مـن جهة، ومـا يتـوفر في الجامعات من موارد وطاقات مـن جهة أخـرى، يجعـل الأبحـاث التـي يـتم إجراؤهـا بعيـدة عـن حاجـات التنمية والحاجات الملحة الأخرى للمجتمع. كمـا يـؤدي ذلـك أيضـاً إلـى أن تعمـل كـل جامعـة أبحاثها بمعـزل عـن الأخـرى، فتـأتي هـذه الأبحـاث مبعثـرة ومشـتتة وقـد تكـرر نفسـيا وتصـبح الفائـدة المرجـوة منهـا متدنيـة، إضـافة إلـى فقـدان التـوازن والتكامـل بـين البحـوث التطبيقيـة والبحـوث الأساسـية فـي مختلـف المجـالات، وتقويـة النزعـة الفردية في إجراء البحوث على حساب الأبحاث الجماعية. **(مجلس البحث العلمي، 2014، صفحة 07)**

**الشكل 01: يوضح تحديات البحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة**

 **المصدر: انجاز الباحث من خلال ما ورد في المادة العلمية للبحث.**

 يواجه البحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة بالإضافة إلى التحديات التي تم ذكرها عدة تحديات أخرى منها ما يتعلق بموضوع الدراسة البحثية كاختيار الموضوع بدقة وصياغة الإشكالية والفرضيات والإطار النظري للبحث، واختيار منهج الدراسة وأدواتها البحثية، وكذا تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها بالطريقة الصحيحة، وهنا يمكن التأكيد أنه يجب على الباحث لكي يصل إلى الأهداف المحددة في بحثه أن يلتزم الشروط الصحيحة والخطوات الدقيقة للقيام بالبحث العلمي.

**ثالثًا: حلول تحديات البحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة**

 مواكبة للتغيرات الحاصلة في العالم وتكييفا لنظام التعليم العالي مع المعايير العالمية، سعت الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العربية وجامعات الدول النامية إلى النهوض بشكل أفضل بالبحث العلمي في التعليم العالي عامة وفي تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة خاصة تكييفا، الأمر أملى علينا كباحثين في المجال البحث في الموضوع وتقصي تحدياته المختلفة، ومن ثم الخروج بالاقتراحات التالية كحلول للتحديات المختلفة التي تواجه البحث العلمي في التخصص:

**تشجيع التشاور والمشاركة في البحث بين الباحثين:** إن دعم تشجيع الباحثين في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة وتحفيزهم على البحث العلمي بالتعاون والمشاركة يساهم في تبادل المعارف العلمية المختلفة وتطويرها، فوجود الباحث ضمن مجموعة بحثية يتيح له فرصة مناقشة موضوع الدراسة أو الفكرة البحثية مع غيره من ذوي المعرفة، حيث يتمكن من تبني أفكار بحثية جديدة كما يقدم هو الآخر للمجموعة أفكارا جديدة، كما أن القيام بالبحث الجماعي يُكوِن لدى الباحث التفكير النقدي البناء والهادف للتطوير والتنمية اللذين هما من أساسيات القيام بالبحوث العلمية.

**توفير التمويل اللازم للقيام بالبحث العلمي:** إن نجاح أي بحث علمي ينطوي على تكاليف مادية ومالية كبيرة لابد من توفرها، وبالتالي يجب تخصيص ميزانية للبحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة ذلك أن مواضيعه تتطلب تكلفة عالية لتجميع البيانات من مصادرها المختلفة سواء كانت مادية أم بشرية وتحليلها، للمساهمة في معالجة المشكلات الموجودة داخل المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية السياسية والتربوية... وغيرها، كما أنه يجب إيجاد لجنة على مستوى الجامعة تهتم بالدراسة الشاملة لكل الموضوعات المطروحة لأجل رصد الأموال اللازمة لتنفيذ البحث ومتابعته وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجازه، يساهم في توفير تكاليف البحث ويقلل من عناء الباحث.

**مراعاة خصوصية الواقع المجتمعي:** وذلك بأن يجعل الباحث منه دائما موضوعا للفهم والتحليل والتفسير من خلال طرح المواضيع البحثية التي تتعلق بالمشكلات المنتشرة بكثرة في المجتمع، ومن ثم القيام بجمع المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء هذه البحوث والتحقق من نتائجها ميدانيا، ومن الأفضل أن يكون الباحث جزءا من ثقافة المجتمع سواء بالمعايشة الدائمة أو المحدودة فترة إجراء البحث على قاعدة "أهل مكة أدرى بشعابها"، وفي هذا الإطار يكون من المهم تحديد أهداف المجتمع الذي نأمل في بنائه وتحديد معالم المسار التنموي الذي يعمل على تحقيقه من خلال الأبحاث العلمية المختلفة، وبذلك يتحقق الهدف الأسمى للبحث العلمي متمثلا في تزويد متخذي القرار في الأمور السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها بأسس وقواعد سليمة نابعة من الواقع الاجتماعي يمكن الاعتماد عليها في قراراتهم المتعلقة بتطوير المجتمع وتنميته من كافة الجوانب.

**تنمية القدرات والمؤهلات في البحث العلمي التطبيقي:** ويتم ذلك بالعمل على ربط الجانب النظري للبحث العلمي بالجانب التطبيقي العملي حتى لا تكون هذه البحوث مجرد بحوث نظرية بعيدة عن الواقع المعاش في المجتمع، حيث يجب أن تعمل مؤسسات التعليم العالي على إظهار قدرة الباحث في البحث العلمي التطبيقي "ذلك أنه يهدف إلى تقديم توضيحات حول مشكلة ما بنية تطبيقها ميدانيا" **(انجرس، 2006، صفحة 468)**، عن طريق جمع وتقويم المعلومات وعرضها بطريقة علمية سليمة في إطار علمي واضح المعالم، وهذا لتأكيد قدرة الباحث على إتباع أساليب بحثية صحيحة وإصداره أحكام نقدية بناءة تكشف عن مستواه العلمي ونضجه الفكري الذي يمثل السمة الأساسية للدراسات الأكاديمية.

**تشجيع البحث العلمي التطويري:** يعتبر التطبيق العملي لنتائج البحوث الأساسية والتطبيقية في الواقع المجتمعي من أبرز سمات التطور في نوعية البحوث العلمية، ولذا يجب العمل على تشجيع وتحفيز الباحثين للقيام بها من خلال العمل على تطوير البيئة التعليمية وتهيئتها بالظروف والوسائل اللازمة لإجراء البحث العلمي، بالإضافة إلى إجراء المنافسات بين الباحثين تقدم فيها جوائز تشجيعية لأحسن البحوث التطويرية التي ستكون بمثابة حل لمشكلة مجتمعية ما أو تطويرا لمجال بحثي معين، الأمر الذي يفتح المجال للإبداع ويشكل حافزا لدى الباحثين يدفعهم لزيادة تطوير بحوثهم العلمية، كالاتجاه بالبحث العلمي مثلا إلى دراسة العوامل التي يمكن من خلالها منع وقوع الجريمة.

**تنمية تعامل الجامعة مع المؤسسات المجتمعية:** ويتم ذلك عن طريق الربط بين البحث والتكوين والتنمية، مع الاحتفاظ باستقلالية الجامعة، حيث يقوم الباحث بالدراسة النظرية داخل الجامعة ويحصل على تكوين لفترة معينة كتربص ميداني لإتمام الجانب التطبيقي العملي من الدراسة داخل المؤسسة المجتمعية التي توفر له مجتمع البحث أو العينة البحثية المناسبة ليتمكن من الحصول على المعلومات التي تحقق له أهداف البحث وتمده بالنتائج الفعالة والقادرة على معالجة المشكلة المطروحة، وهنا نضيف أنه من الأفضل أن يتم البحث العلمي تحث إشراف خبير في التخصص أو هيئة علمية مهمتها متابعة وتقويم البحوث العلمية وتقييمها لزيادة جودتها وفعاليتها، ذلك أن تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة يهتم بدراسة واحد من أبرز الظواهر والمشكلات التي يواجهها المجتمع بأكمله فهي موجودة داخل الأسرة وفي الشارع والمؤسسات المخلفة، وإيجاد الحلول المناسبة لعلاجها والتقليص من مضارها يعتبر مسؤولية مشتركة يجب أن يتقاسمها المتخصصون مع المؤسسات المجتمعية على اختلافها.

**إشراك الهيئة التدريسية والطلبة في تقديم حلول المشكلات الاجتماعية:** وذلك من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج دقيقة وشاملة في البحوث العلمية التي تم إجرائها من قبلهم، إضافة إلى إيجاد نوع من المواءمة بين الجامعات من خلال دعم وتشجيع البرامج العلمية المشتركة وتبادل الخبرات والأفكار لتنمية وتطوير البحث العلمي في التخصص، ومن أجل ذلك يجب ان تتوفر له الظروف الموضوعية الخاصة بكل موضوع دراسة أو مشكلة بحث، وكذلك الظروف المكانية والزمنية المناسبة التي تمكنه من التحكم في متغيرات المشكلة البحثية، ذلك أن تقديم حلول المشكلات الاجتماعية يتطلب حسن اختيار الموضوع والدقة في دراسة متغيراته لأجل الوصول لنتائج سليمة وذات فعالية.

**دعم مشاريع المكتبات الإلكترونية:** إن العمل على إيجاد هذه المشاريع وتثمينها في ظل التطور التكنولوجي الحديث الذي وصل إليه العالم يساهم في تيسير القيام بالبحوث العلمية، حيث تسهل المكتبات الإلكترونية على الباحث الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها بمرونة، كما أنها تعين على كسب الوقت والجهد والمال، فانخراط الباحث في المكتبة الإلكترونية التابعة لجامعته والتي قد تمكنه غالبا من الوصول إلى كافة قواعد بيانات المكتبات الجامعية الوطنية وفي بعض الأحيان تمنح فرص الوصول إلى قواعد بيانات لمكتبات جامعات دولية يسهل عليه الحصول على المادة العلمية اللازمة لتغطية الجزء النظري من البحث العلمي، كما يستفيد منها بناء تصور عام حول سير الجانب الميداني من الدراسة.

ويمكن القول إن مشاريع المكتبات الإلكترونية من أهم وأبرز العوامل المساعدة على تيسير انجاز البحث العلمي، نظرا لما تمنحه من فرصة دخول عدد كبير من الباحثين إلى قواعدها دون تحمل عناء السفر.

**تكثيف نشر المجلات العلمية في الجامعة**: "يعد النشر العلمي الجامعي من الأهداف المهمة في حركة التأليف والبحث العلمي في مختلف الجامعات، ذلك أن له دور بالغ الأهمية يتمثل في إيصال الجهد البشري الرصين إلى من يعنيه الأمر ألا وهم الطبقة الجامعية المثقفة والمشاركة في بلورة هذا الوسط". **(فرحان، 2019، صفحة 23)**

كما أن النشر العلمي يساهم في تحسين مستوى التخصص العلمي في الجامعة من ناحية، ومن ناحية أخرى يفيد في تحفيز الباحثين من أساتذة وطلبة التعليم العالي على تطوير البحوث العلمية كل حسب تخصصه، حيث يظهر ذلك في التنافس القائم بينهم حول إجراء بحوث علمية تتسم بالجودة العالية في فهم وتفسير الوقائع الاجتماعية المختلفة، وتهدف للتوصل إلى نتائج دقيقة وذات فعالية كبيرة في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية.

 **احتساب نشر البحوث كجزء من نصاب عضو هيئة التدريس:** "يشكل عضو هيئة التدريس العنصر والمحرك الأساسي للتعليم العالي في نقل الأهداف والخطط التعليمية إلى واقع ملموس". **(أبو الرب و قدادة، 2008، صفحة 74)**

ولذلك وجب تيسير عملية نشر البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس واحتسابها كجزء من نصابهم، وهذا ما يساهم في فتح آفاق جديدة ومثمرة أمام الباحثين تولد لديهم الرغبة في مواصلة أبحاثهم وتطويرها سعيا منهم لحل المشكلات الموجودة في المجتمع وفهم الكيفية التي يصبح من خلالها الفرد مجرما، والارتقاء بحياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ووقايتهم من عوامل ودوافع ظاهرتي الانحراف والجريمة.

 **إنشاء مراكز البحث العلمية وتشجيع البحوث المشتركة معها:** بالرغم من أن حصيلة إنتاج مراكز البحث العلمي ضئيلة في الدول النامية والعربية لأنها غير مدعومة كفاية، إلا أنها كمؤسسات مستقلة تعلب دورا فعالا في إجراء البحوث العلمية والدراسات وتطويرها، ولهذا فإنه من الضروري السعي لدعم البحث العلمي المشترك بين الجامعات وهذه المراكز للاستفادة من خبرة كوادرها العالية وصلاحياتها في العمل وأدواتها البحثية وانفتاحها... وغيرها من المزايا، وكذلك لتقليص الفارق بيننا وبين الدول المتقدمة في تنمية مهارات البحث العلمي وأساليبه في وقاية المجتمع من الانحراف والجريمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد البحث العلمي في التقدم والتطوير لتحقيق الرفاهية البشرية في المجتمع.

 **الاستفادة من اتفاقات الجامعة الجزائرية مع الجامعات الأجنبية:** باعتبار أن هذه الاتفاقيات مبنية على العديد من الشروط والبنود ولعل أبرزها تؤكد على تبادل الخبرات والعلوم بالإضافة إلى تسهيل تبادل أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة، فإنه يجب الاستفادة منها قدر الإمكان في تطوير البحث العلمي وذلك مثلا بالاطلاع على النتائج التي توصلت إليها أبحاثهم العلمية ومقارنتها مع ما تم التوصل إليه من نتائج بحثية محلية في التخصص، وكذا تنبي المقولات والنظريات والطرائق المختلفة التي تناولت ظاهرتي الجريمة والانحراف بما تتناسب مع واقعنا للاستفادة منها في دراسة العلمية للجريمة والانحراف في مجتمعنا إيجاد الحلول المناسبة للحد من انتشارها و الوقاية منها كونها من المشكلات التي تتميز بدرجة عالية من التعقيد.

 **نشر الأجواء العلمية المناسبة:** يتميز البحث العلمي في علم اجتماع الانحراف والجريمة كغيره من العلوم بخاصيتين أساسيتين؛ **الأولى** هي جمع الحقائق والبيانات و**الثانية** هي تبليغ الحقائق والبيانات، ويعتبر الباحث كغيره من أفراد المجتمع يتأثر بالظروف المحيطة به لهذا يجب العمل على توفير المناخ النفسي والاجتماعي المريح للباحثين داخل مؤسسات التعليم العالي ليسهل عليهم التوصل في دراساتهم للحقائق والبيانات اللازمة وتبليغها لينتفع بها الآخرون، فهذا ما يساهم في تشجيع البحث العلمي وتنشيطه ويثير الحوافز العلمية لدى الباحثين ليتمكنوا من القيام بمهامهم العلمية على أكمل وجه والمساهمة في زيادة المعرفة الإنسانية. ذلك أن "البحث الناجح هو ذلك البحث الذي يضيف إلى المعرفة العلمية المعاصرة، سواء على صعيد النظرية أو التطبيق" **(بن سباع، 2017، صفحة 22)**

 تعد بحوث تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة من أولويات البحث العلمي في مجال علم الاجتماع فهي تهتم بدراسة الانحراف والجريمة كواحدة من أبرز وأعقد المشكلات التي تعيق التنمية في المجتمع، ولذا وجب رصد مجموعة الحلول المناسبة لتقليص التحديات التي تواجهها سواء كانت بحوثا أساسية (تهتم إضافة معارف نظرية) أو بحوثا تطبيقية (تهتم بإضافة معارف ميدانية)، أو بحوث تطويرية (تهتم بالتطبيق العملي لنتائج البحوث الأساسية والتطبيقية في الواقع)، وهنا يمكن القول أن العمل بجملة الحلول المقترحة وتجسيدها في الواقع يكون له تأثير واضح يتجسد في جودة البحث العلمي في التخصص.

**الخاتمة:**

 يواجه البحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة مجموعة من التحديات التي تشكل عائقا لدى الباحثين في القيام ببحوثهم العلمية وتطويرها، ولقد برزت في الوقت الحاضر العديد من الدراسات التي تسعى للتعريف بهذه التحديات ورصدها، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة للتقليص منها.

 ولقد بينا من خلال هذه الورقة البحثية جملة من هذه التحديات التي تواجه البحث العلمي في تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة وتعيق سيره وتطوره بما يفيد في وضع استراتيجية وقائية أو علاجية تهدف إلى تنمية النواحي الأخلاقية والتربوية والاجتماعية والنفسية لدى أفراد المجتمع لمواجهة المشكلات المختلفة والحد من انتشارها في المجتمع، ذلك أن جودة البحث العلمي تظهر من خلال مساهمته في رسم خطط التنمية في المجتمع ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

**قائمة المراجع:**

**01\_** ابراهيم لطفي طلعت. (2008). **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**. القاهرة، مصر: دار غريب للطباعة والنشر.

**02\_** ايمان منصور علي . (شهر نوفمبر, 2018). **التكنولوجيا وجودة التعليم العالي** -جامعة المرقب أنموذجا. مجلة كليات التربية، العدد الثاني عشر، 347.

**03\_** جيل فيريول. (2011). **معجم مصطلحات علم الاجتماع**. (أنسام محمد الأسعد، المترجمون) بيروت، لبنان: دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر.

**04\_** خديجة شناف، و مراد بلخيري. (2016). **معايير ضمان جودة التعليم العالي -عرض لبعض النماذج العالمية**. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الشهري، 03.

**05\_** سعد الحاج بن جخدل. (2019). **الأطر التمهيدية للبحوث العلمية من الشغف إلى الفرضية**. الأردن، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

**06\_** صليحة بن سباع. (2017). **منهجية كتابة الاشكالية في البحث الإجتماعي، في منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**. الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع.

**07\_** عبد المؤمن علي معمر. (2008). **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية -الوجيز في المناهج والأساسيات والتقنيات**. ليبيا: منشورات جامعة 7 أكتوبر.

**08\_** عماد أبو الرب، و عيسى قدادة. (2008). **تقويم جودة أدار أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.** المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد 1. doi:المجلد 01

**09\_** عماد محمد فرحان. (29 و30 مارس, 2019). **النشر العلمي في العراق المشكلات والصعوبات والحلول**. المؤتمر الدولي الأول: تقييم جوة النسر العلمي في العالم العربي، مركز مؤشر للإستطلاع والتحليلات. برلين، ألمانيا.

**10\_** مجلس البحث العلمي. (2014). **دليل أولاويات البحث العلمي في فلسطين 2014 - 2019**. فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع شؤون البحث العلمي -الجامعة الاسلامية غزة.

**11\_** موريس انجرس. (2006). **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات علمية**. (بوزيد صحراوي، كمال سعدون، و سعيد سبعون، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.

**12\_** ناجي بدر ابراهيم. (2011). **علم اجتماع الجريمة والسلوك الانحرافي -رؤية سوسيولوجية للجرائم المعاصرة**. جامعة دمنهور.

**13\_** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2004). **ملف إصلاح التعليم العالي**. الجزائر.